أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة ما بين 2022 – 1990

The Impact of Oil Price Volatility on Monetary Stability Variables in Algeria from 1990 - 2022

حمومي وفاء[1]، بن عزة محمد[2]، ميدون إيمان[3]

[1] المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، wafaa20033@yahoo.com

[2] المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، benazza.mohammed@yahoo.fr

[3] جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، imy-mid@hotmail.fr

تاريخ الاستلام:2024/07/31 تاريخ القبول:2024/09/04 تاريخ النشر:2024/09/22

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى استجابة مؤشرات السياسة النقدية لصدمات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 من خلال التأثير على المؤشرات الرئيسية للاستقرار النقدي المتمثلة في: التضخم، الكتلة النقدية، سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الرسمي. حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة غير مباشرة بين أسعار النفط وأغلب مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر، كما أن صدمات أسعار النفط ليس لها تأثيرات كبيرة على بعض متغيرات الاستقرار النقدي، وبالتالي على السلطات النقدية ضمان الاستقرار الكامل للأسعار والذي يعتبر الحل الأمثل للتفاعل مع صدمات أسعار النفط.

كلمات مفتاحية: سعر النفط، الاستقرار النقدي، الكتلة النقدية، الجزائر.

تصنيفات JEL: P34، G21، Q11

Abstract:

This study aims to assess the responsiveness of monetary policy indicators to oil price shocks in Algeria over the period from 1990 to 2022 by examining their impact on key indicators of monetary stability, including oil prices, inflation, real interest rates, and the official exchange rate, using a quantitative tool represented by the money supply. The results indicate an indirect relationship between oil prices and monetary policy indicators in Algeria. Furthermore, oil price shocks have minimal effects on certain variables of monetary stability. It is essential for monetary authorities to ensure complete price stability, which is considered the optimal solution for responding to oil price shocks.

Keywords: oil prices, monetary stability, Money Supply, Algeria.

JEL Classification Codes : P34، G21، Q11

حمومي وفاء: wafaa20033@yahoo.com

1. مقدمة :

يُعتبر قطاع النفط من القطاعات الاستراتيجية الأساسية التي تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة. يتسم هذا القطاع ببيئة تنافسية عالية وارتفاع تكاليف الموارد، بالإضافة إلى تقلبات ملحوظة في أسعار النفط، التي تشكل أحد العوامل البارزة التي تؤثر بشكل كبير على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المصدرة للنفط. كما تواجه الجزائر، بصفتها إحدى الدول المصدرة للنفط، تأثيرات جوهرية نتيجة هذه التقلبات، مما يستدعي تنفيذ إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تقليل تأثير هذه التقلبات من جهة وتعزيز التنويع الاقتصادي من جهة أخرى. تعد الإصلاحات المتعلقة بالسياسة النقدية من بين الإجراءات الحاسمة التي تتبناها الجزائر، حيث تساهم في مراقبة التضخم، وتنظيم سوق الصرف، وتحقيق الاستقرار النقدي.

ونظراً لأن الاستقرار النقدي يعد أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في الجزائر، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقييم تأثير تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر. وفي هذا السياق، تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي آثار تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي قمنا بوضع الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي مختلف الصدمات النفطية التي عرفها الاقتصاد العالمي؟

2- كيف تؤثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022؟

3- ما هي أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق هدف الاستقرار النقدي في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

يتناول البحث استعراض مختلف الصدمات النفطية التي شهدها الاقتصاد العالمي، مع تحليل تأثير التقلبات في أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية في الجزائر. يتم ذلك من خلال دراسة تأثير هذه التغيرات على المؤشرات المرتبطة بالاستقرار النقدي، والتي تشمل الكتلة النقدية، سعر الصرف الرسمي، التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي.

منهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتطوير الإطار النظري وتقييم تأثير تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاستقرار النقدي. يتضمن هذا المنهج استهداف المتغيرات الرئيسية في السياسة النقدية وتحليل تأثير الصدمات النفطية على هذه المؤشرات. سنقوم بإجراء دراسة تحليلية لتسليط الضوء على الأثر الفعلي لتقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

2. التطور التاريخي لأسعار النفط:

يُعد النفط سلعة استراتيجية وحيوية ذات أهمية بالغة للصناعة والتجارة الدولية، حيث يؤثر على جميع جوانب النشاط الاقتصادي. إن تأثير النفط لا يقتصر على النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية فحسب، بل يلعب أيضاً دوراً مهماً في تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية. ومن الجدير بالذكر أن أسعار النفط تتسم بعدم الاستقرار والتقلب الشديد بين فترة وأخرى، وذلك نتيجة للتغيرات في هيكل الطلب أو العرض على هذه السلعة البترولية.

1.2 مفهوم سعر النفط:

يعود أصل كلمة "النفط (Petroleum) إلى اللغة اللاتينية، حيث تتألف من كلمتين: "Petra" التي تعني الصخر، و"Olium" التي تعني الزيت، مما يُترجم إلى "زيت الصخر". يُعرف النفط أيضاً بـ "الذهب الأسود"، نظراً لقيمته النادرة والمهمة مثل الذهب ولونه الداكن (أمير و بشوندة، 2019). ما يميز النفط هو خاصيته الحركية (Durousset, 1999) ، ويعبر سعر النفط الخام عن القيمة النقدية لبرميل النفط وفقاً للمقياس الأمريكي، حيث يُعبر عنه بالدولار الأمريكي كوحدة نقدية. (رزقو سيدي و غريب، 2020)

2.2 أنواع الأسعار:(نيشو، 2018)

تشير أنماط التسعير إلى الاستراتيجيات المختلفة المتبعة لتحديد قيمة المنتج في السوق، حيث يتم أخذ مجموعة متنوعة من العوامل بعين الاعتبار في عملية التسعير. بوجه عام، تنقسم الأسعار إلى نوعين

رئيسيين: الأسعار النسبية والأسعار المطلقة.

✓ **الأسعار النسبية (الحقيقية):**

تعكس الأسعار النسبية قيمة المبادلة المباشرة بين السلع، حيث تُظهر العلاقة التبادلية بين أسعار السلع الاقتصادية. هذه الأسعار لا تتأثر بالتغيرات في كمية النقود المتداولة، إلا أن التغيرات في الأسعار النسبية قد تؤثر بشكل ملحوظ على النشاط الاقتصادي.

✓ **الأسعار المطلقة (النقدية):**

تمثل الأسعار المطلقة مجموع القيم الناتجة عن العلاقات التبادلية بين السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.

3.2 تطور أسعار النفط خلال فترة 1990 إلى 2022:

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط خلال الفترة ما بين (1990 –2022)

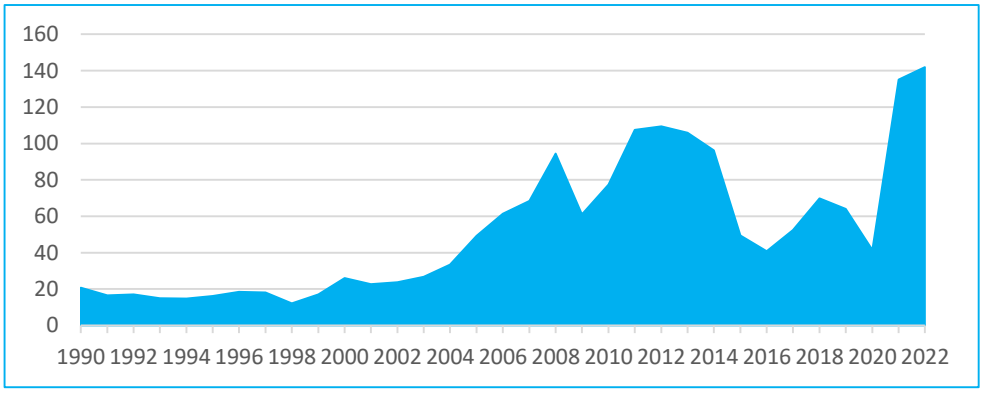

المصدر: من إعداد الباحثون باستخدام برنامج Exel، البيانات متاحة على الموقع التالي:
https://www.statista.com/statistics/262860/uk-brent-crude-oil-price-changes-since-1976/

شهدت ديناميات العرض والطلب على النفط تراجعاً ملحوظاً، متأثرةً بالاضطرابات الاقتصادية العالمية وأنشطة منظمة الأوبك وذلك بعد انهيار أسعار النفط في السوق العالمية. خلال بداية التسعينات، تأثرت أسعار النفط بتقلبات شديدة نتيجة أزمة حرب الخليج الثانية (1990-1991)، حيث شهدت

الأسعار انخفاضاً حاداً تبعه استقرار نسبي في الفترة من 1992 إلى 1997. ومع ذلك، تسببت أزمة الركود الآسيوي في صدمة سلبية أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى 12 دولاراً للبرميل في عام 1998، وهو مستوى أدنى من الانخفاض الذي حدث في عام 1986. ومنذ عام 1999، استمرت تقلبات أسعار النفط نتيجة لتقييد إنتاج النفط الخام من قبل منظمة الأوبك وزيادة الطلب على النفط من الدول الآسيوية.

بدأت الأوضاع تتحسن مع بداية عام 1999، حيث ارتفع سعر النفط إلى 17.05 دولار للبرميل بفضل خفض الإنتاج من قبل دول الأوبك ومنتجين آخرين. شهدت الألفية الجديدة تحولات كبيرة في أسعار النفط، حيث تأثرت الفترة من 2000 إلى 2005 بعدد من الأزمات المؤثرة في السوق النفطية، مثل أحداث 11 سبتمبر 2001 والعدوان الأمريكي على العراق في 2003. خلال الربع الأول من عام 2000، عانى سوق النفط من نقص في العرض قدره 3 ملايين برميل. ولكن، بعد قرار الأوبك بخفض الإنتاج اعتباراً من يناير 2002، ارتفعت الأسعار من 22 دولاراً للبرميل في عام 2001 إلى 49 دولاراً في عام 2005، مسجلةً زيادة قياسية بنسبة 100%.

من 2007 إلى 2008، ارتفعت أسعار النفط نتيجة للأزمة المالية العالمية لعام 2007 المرتبطة بفقاعة أسعار الإسكان في الولايات المتحدة. ومع تراجع الطلب على النفط الخام من الولايات المتحدة، ارتفعت الأسعار إلى 61 دولاراً للبرميل في عام 2009 وإلى 77 دولاراً للبرميل في عام 2010، لتتجاوز 100 دولار للبرميل في فترة لاحقة. شهدت أسواق النفط استقراراً نسبياً في عام 2012، حيث تعافت من آثار الأزمة المالية العالمية لعامي 2008 و2009، وسجل المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك مستوى قياسياً بلغ 109.5 دولار للبرميل. ظلت الأسعار مرتفعة فوق 100 دولار للبرميل لأكثر من عامين حتى 2013، قبل أن تبدأ في الانخفاض تدريجياً.

قبل عام 2012، لوحظ تصاعد حاد في أسعار النفط، حيث سجلت زيادة بنسبة 180.1% بين فبراير 2009 وأبريل 2011. تأثرت هذه الفترة بعدد من العوامل التي فرضت ضغوطاً تصاعدية على الأسعار طوال عامي 2012 و2013، بما في ذلك التوسع الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين،

فضلاً عن انخفاض أسعار الفائدة في بعض البلدان الأوروبية، مما زاد من الطلب العالمي على النفط الخام. كما أدت اضطرابات الإنتاج بسبب الصراعات وعدم الاستقرار الجيوسياسي في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا، إلى جانب العقوبات المفروضة على إيران، إلى انخفاض ما يقرب من مليون برميل من النفط يومياً من السوق العالمية. ومع ذلك، تم موازنة الضغط التصاعدي على الأسعار بزيادة العرض، خاصةً من الولايات المتحدة التي أدخلت كميات كبيرة من النفط الخام إلى السوق. (Mead & Stiger, 2015, p(02))

شهدت أسعار النفط انخفاضاً كبيراً في عام 2015، حيث تراجعت إلى 49 دولاراً للبرميل، مما أثر سلباً على موارد الدول المصدرة للنفط. استدعت هذه الوضعية عقد اجتماع طارئ لمنظمة الأوبك، غير أن الجهود لم تثمر عن نتائج ملموسة، إذ رفضت السعودية خفض الإنتاج بينما دخلت إيران إلى السوق بحصة جديدة بعد رفع العقوبات الدولية عنها. أدت هذه العوامل إلى انخفاض إضافي في الأسعار إلى 40 دولاراً للبرميل في عام 2016.

مع تأسيس تحالف "أوبك+" في عام 2016، والذي جمع بين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجين آخرين من خارجها، بدأ سعر النفط في التحسن تدريجياً بفضل خفض الإنتاج المتفق عليه. وقد سجل سعر البرميل ارتفاعاً ملحوظاً إلى 52 دولاراً في عام 2017، و69 دولاراً في عام 2018، و64 دولاراً في عام 2019. ومع ظهور جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وانتشار الإغلاقات العالمية، شهد سعر النفط تراجعاً حاداً، حيث تزايدت المخزونات النفطية إلى مستويات قياسية. ارتبط هذا الانخفاض المستمر في الأسعار بالآثار الاقتصادية للجائحة والإغلاق اللاحق للنشاط الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى انخفاض كبير في الطلب العالمي على النفط على الرغم من استمرار المنتجين في ضخ كميات شبه قياسية. (Ismaila & Sabuur, 2020, p11)

تؤثر الأحداث الجيوسياسية بشكل ملحوظ على تقلبات الأسعار في سوق النفط العالمية، مما يخلق حالة من عدم اليقين في العمليات الاقتصادية العالمية. وقد شهدت أسعار النفط الخام انخفاضاً كبيراً بلغت نسبته 160% بين أوائل عام 2020 وأبريل 2020. يعزى هذا الانخفاض بشكل جزئي

إلى جائحة كوفيد-19، التي تسببت في اضطرابات كبيرة في تدفقات التجارة الدولية وأثرت سلباً على النمو الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى تراجع الطلب على النفط الخام. علاوة على ذلك، ساهم فشل المفاوضات بين روسيا ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بشأن خفض الإنتاج اليومي في تعميق هذا الانخفاض. (Gharib , Mefteh-Wali, & Ben Jabeur, 2021)

3. الصدمات النفطية وتأثيرها على متغيرات الاستقرار النقدي:

1.3 الصدمات النفطية في سوق النفط العالمية:(أحمد جنديل، جعفر طالب؛ عبد الحسين، علياء؛، 2017)

- ✓ **الصدمة النفطية الأولى (1973)**: حدثت هذه الصدمة خلال فترة الحرب العربية-الإسرائيلية، حيث أسفرت نتائجها عن قطع الإمدادات النفطية من قبل الدول العربية إلى أوروبا والدول الغربية.
- ✓ **الصدمة النفطية الثانية (1979)**: على إثر تغير نظام الحكم في إيران.
- ✓ **الصدمة النفطية الثالثة (1980)**: تسببت الحرب العراقية-الإيرانية، التي استمرت حتى انتهائها، في حدوث صدمة نفطية أدت إلى تذبذب كبير وواضح في أسعار النفط. عقب انتهاء الحرب، شهدت الأسواق موجة جديدة من انخفاض الأسعار نتيجة لزيادة المعروض النفطي.
- ✓ **الصدمة النفطية الرابعة:** نتيجة لغزو الكويت الذي وقع بين عامي 1990 و2003، فرضت قيود صارمة على تصدير النفط العراقي، مما أدى إلى خسارة العراق لإيرادات تقدر بـ 2.5 مليون برميل يومياً. وقد أسفر ذلك عن تدهور كبير في مستوى المعيشة وتوقف شبه كامل لعمليات التنمية في البلاد.
- ✓ **الصدمة النفطية الخامسة:** تمثلت في:(زروقي و مكيديش)

- **الصدمة النفطية سنة 1998**: عادت أزمة انخفاض أسعار البترول في عام 1997 بالتوازي مع الانكماش الاقتصادي في آسيا. ونتيجة لتجاوز بعض أعضاء منظمة الأوبك، لا سيما فنزويلا، للحصص الإنتاجية المقررة، قررت المنظمة رسمياً رفع مستويات إنتاج النفط. إلا أن هذا القرار، في ظل الركود العالمي في الطلب على النفط، تحول سريعاً إلى أزمة حادة. ومع استمرار انهيار

أسعار البترول العالمية، عقدت منظمة الأوبك اجتماعاً في 23 مارس 1999 في فيينا لمناقشة تداعيات هذا الانخفاض الكبير. وقد اتفقت المنظمة على تنفيذ مزيد من التخفيضات في الإنتاج بهدف تنشيط السوق وإعادة الاستقرار للأسعار.

- **الصدمة النفطية سنة2008**: بعد الصدمة النفطية التي ميزت نهاية التسعينيات، شهدت أسعار البترول ارتفاعاً ملحوظاً مرة أخرى. مع بداية عام 2008، تجاوزت الأسعار حاجز 80 دولاراً للبرميل، وفي مارس من نفس العام بلغت 100 دولار للبرميل لأول مرة. وبلغت أسعار البترول ذروتها التاريخية في يوليو 2008، حيث سجلت حوالي 147.27 دولاراً للبرميل، وذلك إثر تصاعد القلق الدولي بشأن التجارب الصاروخية الإيرانية.
- **الصدمة النفطية لسنة 2015**: شهدت الصدمة النفطية الأخيرة انخفاضاً كبيراً في أسعار البترول، حيث تراجعت إلى 37 دولاراً للبرميل في ديسمبر 2015، مما كان له تأثير سلبي على موارد الدول المصدرة للنفط. استدعى هذا الوضع عقد اجتماع طارئ لمنظمة الأوبك، غير أن الجهود لم تثمر عن نتائج ملموسة، إذ رفضت السعودية خفض الإنتاج، بالإضافة إلى دخول حصة إيران الجديدة إلى السوق بعد رفع العقوبات الدولية عنها. أسفرت هذه العوامل مجتمعة عن انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 30 دولاراً للبرميل في يناير 2016.

- ✓ **الصدمة النفطية السادسة**: تمثلت الصدمة النفطية لعام 2020، والتي تُعد الصدمة الحالية، في أزمة فريدة من نوعها نظراً لطابعها الصحي. نتيجة تفشي فيروس كورونا وما تلاه من إجراءات إغلاق اقتصادي، تراجع الطلب العالمي على النفط بشكل كبير، بما في ذلك الطلب الصيني الذي بلغ حوالي 10 ملايين برميل يومياً. تزامن هذا مع قرار السعودية بإغلاق الأسواق، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط من متوسط قدره 64 دولاراً للبرميل في عام 2019 إلى أقل من عشرين دولاراً في مارس 2020. شهدت الأسعار انخفاضاً حاداً، إلى أدنى مستوياتها منذ نحو 20 عاماً، حيث سجلت أسعاراً سالبة في بعض الأوقات، وهي حالة غير معتادة حيث يتطلب

عادةً تقديم السلعة أو الخدمة مقابل مادي. ومع ذلك، في ظل الظروف الاستثنائية، واجه المنتجون صعوبة في تصريف منتجاتهم، مما دفعهم إلى دفع مبالغ للمشترين للتخلص من النفط. في 20 أبريل 2020، عرضت العقود الآجلة للخام الأمريكي بأسعار سالبة وصلت إلى 37 دولاراً، حيث دفع المنتجون بعض النفقات للمشترين. وقد خلفت هذه الأزمة العديد من المشكلات على المستوى الاقتصادي العالمي، خاصةً في الجزائر.(العايب، 2022)

2.3 تأثير صدمات أسعار النفط على بعض متغيرات الاستقرار النقدي:

✓ أثر سعر النفط على التضخم:

تُعد أسعار النفط عنصراً أساسياً يؤثر بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج والاستهلاك، مما يترجم إلى ضغوط تضخمية واضحة. كانت هذه العلاقة بين أسعار النفط والتضخم بارزة بشكل خاص خلال فترات الاضطرابات الاقتصادية، مثل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والمراحل الأولى لجائحة كوفيد-19، حيث شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة. يعتبر فهم آليات انتقال صدمات أسعار النفط إلى التضخم أمراً حاسماً لتطبيق سياسات نقدية فعالة تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار، كما يمكن أن يوجه أيضاً قرارات الاستثمار بشكل مناسب. (Ge & Sun, 2024). كما تُظهر صدمات العرض والطلب على النفط تأثيرات تضخمية أكبر خلال فترات التضخم المرتفع، بينما تؤدي الصدمات السلبية إلى تأثيرات انكماشية أكبر في بيئات التضخم المنخفض. يتسق هذا النمط مع التوقعات المستندة إلى النماذج النظرية المتعلقة بتأثيرات صدمات النفط على الاقتصاد. (Ball & Mankiw, 1994)، ويميل ارتفاع أسعار النفط إلى التأثير بشكل ملحوظ على معدلات التضخم. (Wen, Zhang, & Gong, 2021)، حيث أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير غير متماثل على التضخم (Benameur، Belarbi، و Toumache، 2020)، كما يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكلفة المعيشة، مما يساهم بدوره في تصاعد معدلات التضخم. علاوة على ذلك، تتفاوت حالات العرض والطلب على النفط عبر الفترات المختلفة، مما ينتج عنه تأثيرات متباينة على التضخم. بناءً على ذلك، يتبين أن العلاقة بين النفط والتضخم هي علاقة غير خطية وتخضع لتغيرات زمنية.(Wen, Fenghua; Zhang, Keli;

(Gong, Xu, 2021). صدمات الطلب وصدمات العرض لديها قدرة أفضل من صدمات المخاطر لتفسير تقلبات التضخم في أغلب الأحيان.

✓ **أثر سعر النفط على سعر الصرف:**

يعد قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل العنصر الرئيسي في تعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية. يشكل احتياطي الصرف الأجنبي أداة هامة للبنك المركزي الجزائري، الذي يستخدمه لإدارة والحفاظ على استقرار العملة من خلال التدخل في سوق الصرف. شهد احتياطي الصرف الأجنبي منذ السبعينيات وحتى عام 2009 تطورات ملحوظة نتيجة لتقلبات أسعار النفط. يُوضح الشكل التالي هذه التقلبات في سعر النفط لسلة أوبك وأثرها على احتياطي الصرف، الذي يلعب دوراً حاسماً في إدارة سعر الصرف.

الشكل رقم (02): أثر سعر النفط على سعر واحتياطي الصرف خلال الفترة 1970–2015

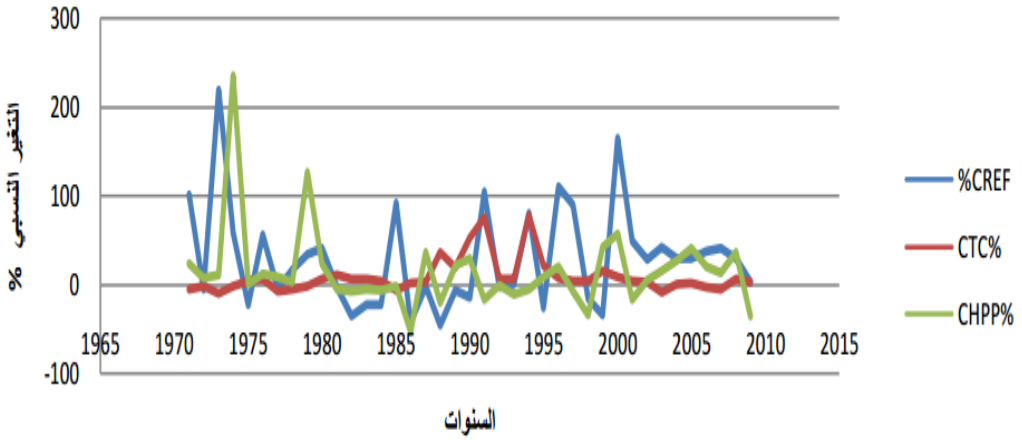

المصدر: بن بوزيان والخديمي (2013)، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مؤسسات أداء المؤسسات الجزائرية.

% CREF: التغير النسبي في احتياطي الصرف الأجنبي.

% CTC: التغير النسبي في سعر الصرف.

%CHPP: التغير النسبي في سعر النفط.

يتضح من الشكل أن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير على تغيرات احتياطي الصرف الأجنبي من خلال زيادة العوائد النفطية. يلاحظ وجود علاقة تكاملية شبه كاملة بين هذين المتغيرين. ففي السبعينيات، شهدت الفترة تغيرات ملحوظة، حيث ارتفعت العوائد بنسبة 219.95%، وبلغ احتياطي الصرف 912.192 مليون دولار في عام 1973. تلتها زيادة بنسبة 59.42% في عام 1974، حيث وصل احتياطي الصرف إلى 280 مليون دولار. تعتبر هذه الفترة حاسمة، حيث قررت دول الأوبك زيادة أسعار النفط استجابةً لانخفاض قيمة الدولار الناتج عن تخفيض سعر صرف الدولار الذي أجرته الولايات المتحدة في عام 1971. (بن بوزيان و لخديمي، 2013)

✓ **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية:**

فيما يتعلق بتأثير أسعار النفط على حجم الكتلة النقدية، ينتقل هذا الأثر عبر قناة حجم الأرصدة الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في حجم الكتلة النقدية بالتوازي مع زيادة حجم الأرصدة الخارجية خلال الفترة من 1970 إلى 2016، بفعل تأثير أسعار النفط. ومع ذلك، بعد عام 2016، ظهر تأثير عكسي بين الكتلة النقدية من جهة وحجم الأرصدة الخارجية وأسعار النفط من جهة أخرى. يمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بفضل السياسة النقدية التي انتهجها بنك الجزائر ضمن إطار ما يعرف بالتمويل غير التقليدي. وفقاً للمادة 45 مكرر من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، والمعدل للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، تم منح بنك الجزائر صلاحية شراء سندات الخزينة مباشرة لمدة خمس سنوات بهدف المساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار. ومن بين أهداف هذه السياسة تحقيق توازن في خزينة الدولة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات الجزائري. (العايب، 2022).

4. دراسة تحليلية لاستجابة متغيرات الاستقرار النقدي لصدمات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 – 2022:

1.4 انعكاسات تغير أسعار البترول على التضخم في الجزائر الفترة 1990 – 2022:

تتأثر ظاهرة التضخم في الجزائر بتقلبات أسعار البترول، مما يجعلها مسألة حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. يوضح الشكل التالي تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021.

الشكل رقم (03): انعكاسات تغير أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2022

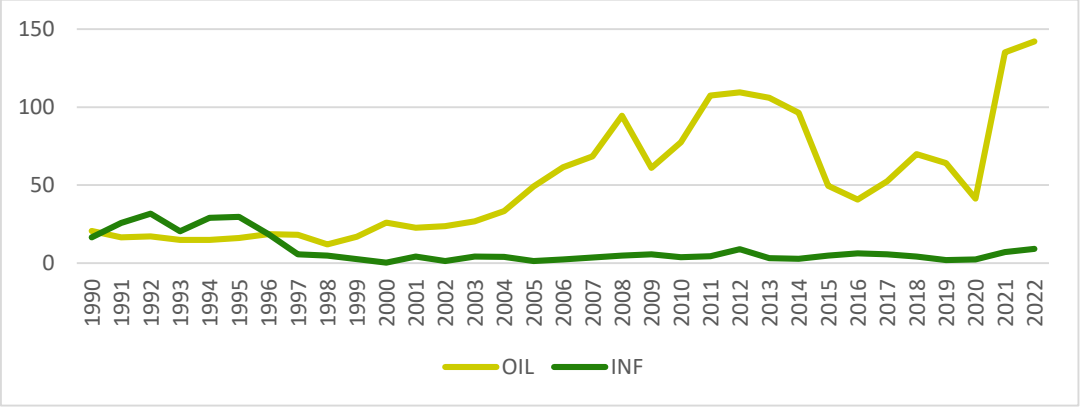

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Exel

https://www.statista.com/statistics/262860/uk-brent-crude-oil-price-changes-since-1976/

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?view=chart&locations=DZ

شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021 مستويات مرتفعة للغاية، حيث ارتفعت من 16.56% في عام 1990 إلى 31.66% في عام 1992، وهي أعلى قيمة سجلت في تلك الفترة. بعد ذلك، تراجعت معدلات التضخم قليلاً إلى 29.77% في عام 1995، وقد يُعزى ذلك إلى إجراءات ضبط الإنفاق العام، وتثبيت كتلة أجور موظفي القطاع العام، وتنظيم التحويلات الحكومية. بدءاً من عام 1996، شهدت معدلات التضخم انخفاضاً نتيجة لتطبيق برامج

التعديل الهيكلي للفترة من 1995 إلى 1998، وانخفضت إلى 0.33% في عام 2000، وهي أدنى نسبة تم تسجيلها منذ الاستقلال، وذلك بفضل السياسات المالية والنقدية التي فرضها صندوق النقد الدولي.

ومع ذلك، ارتفعت معدلات التضخم بشكل طفيف في عامي 2003 و2004، حيث بلغ التضخم 4.26% و3.96% على التوالي، وهو ما يُعزى إلى تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي. ثم ارتفعت النسبة مجدداً في عام 2008 لتصل إلى 4.85%، وسجلت أعلى معدل في العقد الأسود بواقع 5.9% في عام 2009. بعد ذلك، شهد التضخم انخفاضاً إلى 3.9% في عام 2010، لكن عاود الارتفاع في عام 2012 نتيجة ضعف التنمية الاقتصادية، وانخفاض القدرة الشرائية.

شهد التضخم تباطؤاً في عامي 2013 و2014، مما ساهم في تحقيق بعض الاستقرار، ولكنه ارتفع مجدداً ليصل إلى 6.44% في عام 2016. ثم انخفض إلى 1.95% في عام 2019، ليعود ويصل إلى 7.22% في عام 2021. وبلغ ذروته بارتفاع كبير في عام 2022 إلى 9.26%. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة الأخيرة إلى الزيادات في أسعار المنتجات الاستهلاكية والصناعية وفشل السياسة النقدية في تنظيم المعروض النقدي بشكل مناسب.

2.4 انعكاسات تغير أسعار البترول على الكتلة النقدية في الجزائر الفترة 1990 – 2022

تعتبر الكتلة النقدية من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد والنظام المالي، حيث تمثل إجمالي قيمة الأموال المتداولة داخل الاقتصاد في وقت معين. تُعرّف الكتلة النقدية بأنها مجموع الأموال المتاحة في النظام الاقتصادي والتي تشمل النقود الورقية والمعدنية، والودائع المصرفية القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة نسبية.

تؤدي الكتلة النقدية دورًا حيويًا في تحديد السيولة الاقتصادية وتقديم رؤى حول الحالة الاقتصادية العامة. فهي تؤثر على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي والركود. زيادة الكتلة النقدية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار (التضخم) إذا لم تتماشى مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تقليص الكتلة النقدية قد يساهم في تباطؤ النشاط الاقتصادي.

الشكل رقم (04): انعكاسات تغير أسعار البترول على الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990–2022

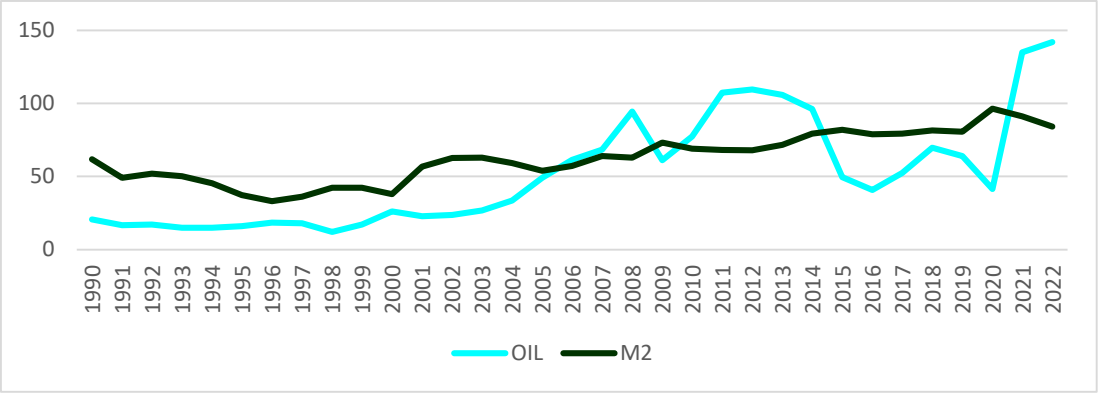

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Exel

/https://www.statista.com/statistics/262860/uk-brent-crude-oil-price-changes-since-1976

https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS?view=chart&locations=DZ

يتضح من الشكل أعلاه أن الكتلة النقدية في الجزائر شهدت زيادة ملحوظة خلال السنوات الأربع الأولى من التسعينات، وهي الفترة التي تم خلالها تخفيض قيمة الدينار الجزائري. هذه الزيادة في الكتلة النقدية أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما ساهم في تقليص الطلب على الدينار. كما يُلاحظ تسارع نمو الكتلة النقدية بين عامي 1998 و2005، وذلك نتيجة لزيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما في السنوات الأخيرة من التسعينات، فقد شهدت الكتلة النقدية تذبذباً ملحوظاً، بينما استمرت في الزيادة بشكل ملحوظ من عام 2004 إلى عام 2009. بين عامي 2010 و2014، ارتفعت الكتلة النقدية بشكل ملحوظ، لكن في عامي 2015 و2016، سجلت الكتلة النقدية انخفاضاً بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. بعد ذلك، ارتفعت الكتلة النقدية مجدداً في عام 2018، ثم شهدت

انخفاضاً قبل أن تعاود الزيادة في عام 2021، وسط التوترات المتصاعدة والأخص الصراع الروسي الأوكراني والعوامل الأخرى ذات الصلة سنة 2022، بدأ سعر النفط في الارتفاع مرة أخرى. ونتيجة لذلك، سجلت نسبة قدرت ب 84,2% خلال تلك السنة.

3.4 انعكاسات تغير أسعار البترول على سعر الصرف في الجزائر الفترة 1990 – 2022:

يُعرّف سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات من العملة المحلية المطلوبة لتبادلها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية." كما يمكن تعريفه أيضاً على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يتم دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية. ويُعتبر النقد الأجنبي سلعة تُبادل مع الدول التي تصدر هذه العملات، ويُعبر عن قيمته بوحدات من العملة الوطنية. (حفصي، 2022)

الشكل رقم (05): انعكاسات تغير أسعار البترول على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990–2022

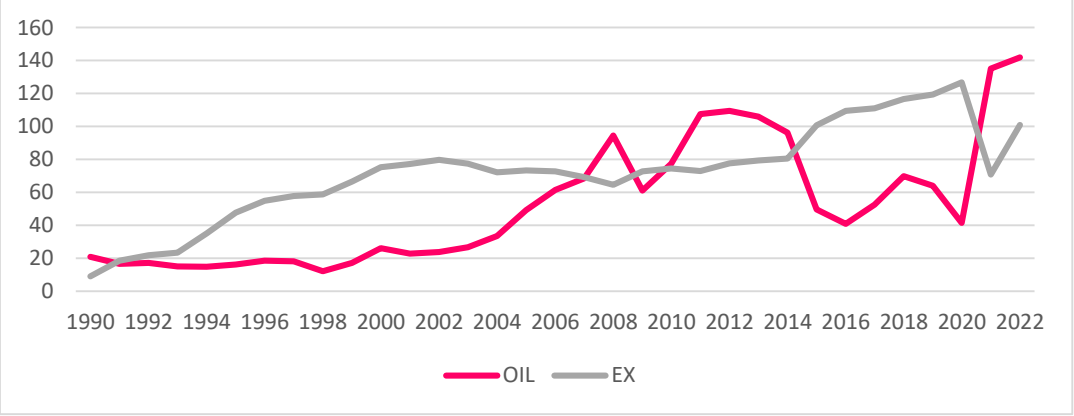

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Exel

https://www.statista.com/statistics/262860/uk-brent-crude-oil-price-changes-since-1976/

https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.ATLS?locations=DZ&view=chart

من خلال الشكل أعلاه، يتبين وجود علاقة سلبية بين أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي في الجزائر. فقد ارتفع سعر النفط من 23.8 دولارًا للبرميل في عام 1990 إلى 69.89 دولارًا للبرميل في عام 2021، في حين انخفض سعر الصرف من 8.96 دينارًا للدولار في عام 1990 إلى 135.06 دينارًا للدولار في عام 2021.

في عام 1990، كان سعر الصرف 8.96 دينارًا لكل دولار، ثم انخفض إلى 75.26 دينارًا لكل دولار في فترة لاحقة. في عام 2008، وصل سعر النفط إلى ذروته عند 96.99 دولارًا للبرميل، بينما بلغ سعر الصرف أدنى مستوى له عند 64.58 دينارًا لكل دولار. مع ذلك، في عام 2015، ارتفع سعر الصرف إلى 100.69 دينارًا لكل دولار، وهو ما يعزى إلى ظاهرة "المرض الهولندي"، التي تشير إلى تأثير زيادة إنتاج أو تصدير الموارد الطبيعية على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة قيمة الدينار، مما جعل الواردات أقل تكلفة والصادرات أكثر غلاءً. هذا الوضع كان من الممكن أن يفرض ضغوطًا هبوطية على سعر الصرف الرسمي. على الرغم من تدخل الحكومة الجزائرية في سوق الصرف الأجنبي في محاولات لتثبيت سعر الصرف، إلا أن فعالية هذه التدخلات كانت محدودة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، حيث كانت الضغوط على الدينار لرفع قيمته أقوى.

أثرت جائحة كوفيد-19 في عام 2020 بشكل كبير على أسعار النفط، حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعا حادا، حيث وصل سعر البرميل إلى 100.93 دولارًا للبرميل في عام 2022 بسبب الصراع الروسي الأوكراني.

4.4 انعكاسات تغير أسعار البترول على سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022:

يُعتبر سعر الفائدة أحد الركائز الأساسية في النظام المالي والاقتصادي، ويعكس التكلفة المرتبطة بالاقتراض وعائد الاستثمار على الأموال. يُعرّف سعر الفائدة على أنه النسبة المئوية التي يدفعها المقترض للمقرض على مبلغ المال المقترض، أو النسبة التي يحصل عليها المستثمر على رأس المال المستثمر. ويشكل هذا السعر عنصرًا محوريًا في تحديد تكلفة المال وقراراته الاقتصادية.

في هذا السياق، تُسهم سياسات سعر الفائدة في تشكيل المنحى العام للاقتصاد وتؤثر على كل من القرارات الفردية والجماعية، مما يجعلها أداة رئيسية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية وتوجيه التنمية الاقتصادية المستدامة.

الشكل رقم (06): انعكاسات تغير أسعار البترول على سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

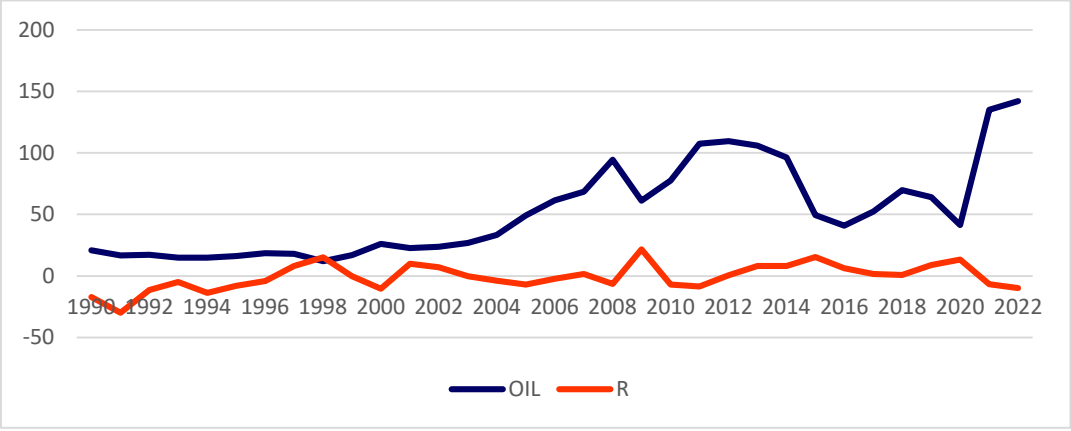

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Exel

https://www.statista.com/statistics/262860/uk-brent-crude-oil-price-changes-since-1976/

https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?view=chart&locations=DZ

من خلال الشكل أعلاه، يتضح وجود علاقة سلبية بين أسعار النفط وسعر الفائدة الحقيقي في الجزائر. تشير هذه العلاقة إلى أنه عندما ترتفع أسعار النفط، يميل سعر الفائدة الحقيقي إلى الانخفاض بشكل طفيف، والعكس صحيح، مما يدل على أن العلاقة بين المتغيرين ليست قوية بشكل كبير.

خلال الفترة المدروسة، شهدت أسعار النفط وسعر الفائدة الحقيقية تقلبات ملحوظة. فقد تراوح سعر الفائدة الحقيقي من -20.17% في عام 1992 إلى 21.57% في عام 2009، كما انخفض إلى -10.33% في عام 2000. في عام 2008، حيث وصل سعر النفط إلى أعلى مستوى له عند

96.99 دولارًا للبرميل، انخفض سعر الفائدة الحقيقي إلى -6.34%. في المقابل، في عام 2015، عندما انخفض سعر النفط إلى 49.49 دولارًا للبرميل، ارتفع سعر الفائدة الحقيقي إلى 15.45%.

تُعزى هذه الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي إلى السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الجزائري. حيث يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة الحقيقي وقد لا يقوم دائمًا بتعديل هذا السعر استجابةً لتقلبات أسعار النفط. علاوة على ذلك، قد تأخذ السياسة النقدية في اعتبارها عوامل أخرى مثل التضخم وأسعار الصرف عند تحديد سعر الفائدة. على الرغم من أن النفط يمثل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في الجزائر، إلا أن الحكومة قد تعتمد أيضًا على مصادر أخرى للإيرادات التي قد تساعد في تعويض تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية.

استمر سعر الفائدة الحقيقي في الانخفاض حتى عام 2018 ليصل إلى 1.16%، ثم ارتفع إلى 14.29% في عام 2020 قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى -6.68% في عام 2021. كما شهدت أسعار النفط ارتفاعا حادا حيث بلغ سعر البرميل 100.93 دولار خلال سنة 2022، بسبب الحرب على أوكرانيا. وقد أدى هذا الارتفاع إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر والذي بلغت معدل قدر ب -9.78.

5. الخاتمة:

تُظهِر التقلبات في أسعار النفط تأثيرًا بالغ الأهمية على الاستقرار النقدي في الجزائر، التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على إيرادات النفط. في فترات ارتفاع أسعار النفط، يمكن أن تشهد الجزائر استقرارًا نقديًا وتحسنًا في الوضع المالي، بما يشمل تعزيز قيمة الصادرات وزيادة الإنفاق الحكومي. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تقليص الإيرادات الحكومية وتفاقم التحديات الاقتصادية، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار النقدي.

رغم محاولة تنوع الاقتصاد الجزائري، يبقى الاعتماد الكبير على النفط يمثل تحديًا كبيرًا. يتعين على السلطات الاقتصادية في الجزائر اعتماد سياسات استدامة فعالة لتقليل التأثير السلبي لتقلبات أسعار

النفط. لتحقيق الاستقرار النقدي، ينبغي تعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى لتسريع التنوع الاقتصادي، وتعزيز التنمية المستدامة، وزيادة كفاءة إدارة الموارد المالية.

تشير نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى فوائد قصيرة الأمد للبلد المصدّر، ولكنه قد ينتج عنه آثار سلبية على المدى الطويل. للتعامل مع هذه الآثار، من الضروري تبني سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تهدف إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط وتهيئة الاقتصاد الحقيقي للفصل عن تقلبات أسعار النفط. حيث تظل العائدات النفطية بمثابة المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في الجزائر، في ظل ضعف مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني. تشير النتائج أيضًا إلى أن صدمات أسعار النفط قد لا يكون لها تأثيرات كبيرة على بعض متغيرات الاستقرار النقدي. لذا، ينبغي على السلطات النقدية العمل على ضمان استقرار الأسعار الكامل، وهو الحل الأمثل للتعامل مع صدمات أسعار النفط وضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

- **قائمة المراجع باللغة العربية:**

1- أبوبكر الصديق زروقي ، و محمد مكيديش . (بلا تاريخ). قياس أثر صدمات أسعار النفط على االقتصاد الكلي الجزائري – دراسة تحليلية قياسية–.

2- أحمد جنديل، جعفر طالب؛ عبد الحسين، علياء؛2017السياسات الاقتصادية العالمية في تسعير النفط وانعكاساتها على التنمية في العراق*مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*

3-العايب، عبد الغني. (2022). أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،: جامعة عمار ثليجي – الأغواط.

4-بافس، جون؛ كوسي، أيهان؛ أونسورج، فرانسيسكا؛ ستوكر، مارك؛. (ديسمبر، 2015). *أسفل المنحدر.*

بوعشة، مبارك. (1999). السياسة النقدية وأثر تخفيض العملة الوطنية. *مجلة العلوم الإنسانية قسنطينة* ، 81-93.

5- رزق قطوش، و رمضان بن لوكيل. (2017). تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، 192-177.

6-رشيد حفصي. (2022). أثر أسعار النفط وأسعار الصرف على النمو االقتصادي في الجزئر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة(ARDL)خلال الفترة (1980-2018). *الانسانية والاجتماعية* ، 38-19.

7- صفية أمير ، و رفيق بشوندة. (2019). أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف باستخدام نموذج ARDL (حالة الجزائر 1986-2016). *مجلة البشائر الاقتصادية* ، 586-602.

8- عمر رزقو سيدي، و بولرباح غريب. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية). *مجلة المؤسسة* ، 394-408.

9- عمير شلوفي، و زينب سببوا. (2021). أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2018. *مجلة التنظيم والعمل* ، 169-186.

10- محمد بن بوزيان، و عبد الحميد لخديمي. (2013). تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية). *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* ، 199-212.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- A Maxwell Ijomah. (26 1, 2013). The Effects of Oil Price Shock on Monetary Policy in Nigeria.

2- Alessandro Cologn و، Matteo Manera. (2008). Oil oil prices, inflation and interest rates in a structural cointegrated VAR model for the G-7 countries. *Energy Economics* 888-856 ،.

3- Asma Ghania Benameur ،Yacine Belarbi و، Rachid Toumache. (2020). The Macroeconomic Effects of Oil Prices Fluctuations in Algeria : A SVAR Approach. 59-82.

4- Fenghua Wen ،Keli Zhang و، Xu Gong. (2021). The effects of oil price shocks on inflation in the G7 countries. *North American Journal of Economics and Finance* 25-1 ،.

5- L Ball و، N.G Mankiw. (1994). Asymmetric price adjustment and economic fluctuations. *Economy J* 247 ،–261.

6- Maurise Durousset. (1999). *Le marchédu pétrole* .Paris: Elipsese.

7- R.B Barsky و ، L Kilian. (2004). Oil and the macroeconomy since the 1970. *s. J. Econ Perspect* 115 ،–134.

8- Wen, Fenghua; Zhang, Keli; Gong, Xu. (2021). The effects of oil price shocks on inflation in the G7 countries. *North American Journal of Economics and Finance* 25-1 ،.